

أثر علم مصطلح الحديث علي العلوم الأخرى

إعداد الدكتور / الدرديري الطيب الأمين مضوى الحامداني*

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. وبعد:

فإن علوم الحديث من أشرف العلوم الشرعية، بل هو من أهم العلوم؛ لذا نجد المحدثين قد أفنوا أعمارهم في تتبع طرق الحديث ونقدها ودراساتها والاهتمام بهذا العلم، وإذا أردنا أن نتحدث عن نشأة علوم الحديث نجده نشأ مع الرواية وتحمل نقل الحديث من الجيل الأول من الصحابة والتابعين وتابعيهم مع الرعاية في التدقيق والتحري في القبول والرد، لأنهم وضعوا قواعد وضوابط تتعلق بالسند والمتن وأحوال الراوي وبيان من تقبل روايته ومن ترد وأحوال الرواية من تحمل وأداء كالسماع والقراءة، والأجازة، والمناولة، والمكاتب، والإعلام، والوصية، والوجادة.

ولقد شرف أهل الحديث — وهم فرسانه — كما قال يزيد بن زريع يقول لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد^(١) وري القاضي عياض

* أستاذ الحديث المساعد ورئيس قسم السيرة والشمال - جامعة أم درمان الإسلامية
١ / أحاديث في ذم الكلام وأهله - أبو الفضل المقيء [المؤلف: أبو الفضل المقيء الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع - الرياض ط الأولى، ١٩٩٦. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع ج ١٧٩/٥

بسنده إلي الأعمش يقول: " لا أعلم الله قوما أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث ويحيون هذه السنة وكم أنتم في الناس؟ والله لأنتم أقل من الذهب ".^(٢) فقال علي بن المديني: " كان محمد بن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم احدا " أول منه...)^(٣) وقال يحيى بن سعيد القطان في الشعبي: " وهذا أول من فتش عن الإسناد " (٤). وقال مالك بن أنس: " أول من أسند الحديث ابن شهاب الزهري " (٥).

سبب اختيار الموضوع:

علم مصطلح الحديث، وهو علم غير مسبوق أدهش الجميع من أصحاب العلوم الأخرى بل بهر المستشرقين والدارسين في الإسلام من غير المسلمين بمنهجيته ودقته والضوابط التي وضعوها لرواية الأحاديث. ومن العلوم الإسلامية التي احتلت مكانا مرموقا عند المسلمين علم التفسير وعلم القراءات وعلم الفقه وعلم النحو وعلم اللغة والشعر. ولقد استفاد علماء هذه العلوم من الفن الدقيق لعلم المصطلح ولهذا أردنا أن نبرز هذه الفائدة.

^٢ / الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع تأليف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر الناشر: دار التراث - القاهرة | المكتبة العتيقة - تونس ط: الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٠م

^٣ / جُهوْدُ المُحَدِّثِينَ فِي بَيَانِ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ تأليف: د. علي بن عبد الله الصياح ج ١/ ٢٣

^٤ / مقدمة الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي. مصدر الكتاب: ملحق أهل الحديث ج ١/ ١٧

^٥ / المصدر نفسه ١٧/١

أهداف البحث:

- ١/ معرفة مكانة علم مصطلح الحديث بين العلوم الأخرى.
- ٢/ بيان أثر علم المصطلح في العلوم الأخرى.
- ٣/ توضيح تأثير المستشرقين بعلوم الحديث.

حدود البحث:

يتحدث البحث عن العلوم التي ظهر فيها أثر علم المصطلح، من علوم السند والمتن. خطة البحث: تتكون من ستة مباحث.

المبحث الأول: أثر علم مصطلح الحديث في التفسير.

المبحث الثاني: أثر علم مصطلح الحديث في القراءات.

المبحث الثالث: أثر علم مصطلح الحديث في الفقه.

المبحث الرابع: أثر علم مصطلح الحديث في النحو.

المبحث الخامس: أثر علم مصطلح الحديث في علم اللغة.

المبحث السادس: أثر علم مصطلح الحديث في الشعر.

المبحث السابع: أثر علم مصطلح الحديث في التاريخ

ونظراً لأهمية هذا العلم في العلوم الأخرى والذي يطلق عليه علماء الحديث "علم مصطلح الحديث" أعدت هذا البحث بعنوان "أثر علوم الحديث علي العلوم الأخرى، وذلك رغبة مني في بيان مكانة علم مصطلح الحديث في العلوم الأخرى ونجدها تأثرت بأنواع علوم الحديث، من المرفوع والموقوف، والمرسل والمنقطع والمعضل، والمدرج والشاذ، ونقد الرواية وألفاظ التحمل والأداء، وسنبين في هذا الموضوع أهمية هذا العلم، ثم نقدم نماذج توضح استخدام المفسرين والقراء والفقهاء واللغويين والنحويين والشعراء لهذا العلم ونبين تأثيرهم به.

المبحث الأول

أثر علم مصطلح الحديث في التفسير

نجد علوم الحديث عند غير المحدثين، وما من علم من العلوم الإسلامية إلا وله من علوم الحديث حظ معروف، من التحمل والأداء، وشرط الرواية والرواة، ومعايير النقد والتجريح، وأساليب التصنيف والتخريج ومعايير الموازنة والتجريح، فهذه كلها دخلت في التفسير والفقه وشواهد النحو و أبحاث اللغة والسير والأشعار والأدب، ونلاحظ علوم الحديث من قواعد ومصطلحات اشتهرت بين الناس وتركت أثراً واضحاً في جميع العلوم، قال الزرقاني رحمه الله في كتابه، مناهل العرفان عرفوا علم التفسير أيضاً بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام والمراد بكلمة نزوله ما يشمل سبب النزول ومكانه وزمانه والمراد بكلمه سنده ما يشمل كونه متواتراً وأحادي أو شاذاً والمراد بكلمة أدائه ما يشمل كل طرق الأداء كالمد والإدغام^(١).

المطلب الأول: أثر منهج التوفيق والتجريح في التفسير:

نجد منهج التجريح والتوفيق عند أهل الحديث، لقد ترك أثراً عند علماء التفسير، وعلماء الحديث يرجحون بمرجحات كثيرة جداً، منها كثرة العدد، وجودة الحفظ، وملازمة الشيخ، ووصل الرواية، كذلك حال المفسرين، إذا تعارضت الأقوال المنقولة في الصحابة، فإن التابعين يسلكون مسلك

^١ / مناهل العرفان في علوم القرآن المؤلف: محمد عبد العظيم الزر قاني الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٦. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات ج ٥/٢

الترجيح بينها، والترجيح قد يكون باللغة، أو بالحديث أو بقول صحابي آخر يجمع بين الأقوال، فمن الأول ما جاء في تفسير قوله تعالى: "أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ" "الإسراء، آية: ٧٨". جاء عن ابن عباس في تفسيرها أن د لوكها غروبها (٧)، وجاء عنه أن د لوكها: زيغها بعد نصف النهار (٨)، وجاء عن ابن مسعود أن د لوكها غروبها (٩)، وجاء عنه أيضاً أن د لوكها ميلها يعني: الزوال (١٠). فاختار قتادة أن د لوكها زوالها، ففسرها به (١١)، مع أنه نقل القول بغروبها عن ابن مسعود (١٢)، ولعل سبب هذا الاختيار هو أن اللغة تدل على أن الدلوك هو الميل، فيكون المراد صلاة الظهر، ورجحه ابن جرير، وناقش الأول (١٣)، وقد يكون الترجيح لأثر مرفوع، ومنه ما جاء عن قتادة وهو يحدث عن سعيد بن المسيب، قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مختلفين في الصلاة الوسطى، وشبك بين أصابعه (١٤)، فرجح الحسن أنها صلاة العصر (١٥)، متابعاً في ذلك عدداً من الصحابة رضي الله

٧ / خرجه ابن أبي شيبة ج ٢/١٣٩ حديث رقم ٦٢٧٥

٨ / المصدر السابق ج ٢/٤٤ حديث رقم ١٠٠٦

٩ / خرجه مالك في الموطأ ج ٣/٥١٩

١٠ / خرجه ابن أبي شيبة ج ١/٢٦٤

١١ / فيض القدير ج ٣/٢٦٣

١٢ / خرجه مالك في الموطأ ج ٣/٥١٩

١٣ / تفسير ابن كثير ج ٥/١٠١

١٤ / ذكره السيوطي في الدر المنثور ج ٣/٧٠

١٥ / شرح معاني الآثار المؤلف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو

جعفر الطحاوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٣٩٩

عنهم، والمرجح هنا هو الأثر المرفوع الذي رواه الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الصلاة الوسطى صلاة العصر^(١٦). وقد يكون الترجيح بقول صحابي آخر يقدّم به عموم الآية على ما. ما ورد في خصوصها، ويجمع به بين الأقوال، فمن ذلك تفسيرهم لقوله تعالى: "إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ" "الكوثر، الآية: ". فقد جاء تفسير الكوثر عن جمع من الصحابة أنه نهر في الجنة، قال أبو بشر: قلت لسعيد بن جبيرة: فإن الناس يزعمون أنه نهر في الجنة، فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه^(١٧). وعن ابن عباس أنه الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه، وتابعه على ذلك سعيد بن جبيرة، فهنا رجح ابن جبيرة العموم في الآية مستنداً لقول ابن عباس، ولعلماء الحديث في منهج الترجيح قاعدة جليلة وسار عليها أهل التفسير "الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض إما بتقييد الإطلاق أو تفسير المجلد أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع أو اعتقاد كونها وقائع متعددة".

المطلب الثاني: أنواع المدرج في التفسير:

ما يشبه المدرج من أنواع الحديث، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص "وله أخ أو أخت من أم" بزيادة لفظ (من أم).

^{١٦} / خرجه احمد ج ٢٣/٢٢٨

^{١٧} / خرجه البخاري ك بدء الوحي باب ج ١٢/٢٨٣ ح ٦٥٧٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن الجزري: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه أ.ه (١٨)

نجد القراءة فيها المتواتر والمشهور ووضعوا للمشهور شروط هي صحة السند، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه، وموافقة الرسم العثماني، فإن التواتر إذا ثبت، لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من العربية والرسم، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجب قبوله والقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أو لا. (١٩)

^{١٨} / مباحث في علوم القرآن تأليف: صبحي الصالح دراسة وتحقيق: الناشر: دار العلم للملايين ط الرابعة ص ١

^{١٩} / الإتيان في علوم القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ج ١ / ٢٦٢

المبحث الثاني

أثر علم مصطلح الحديث في القراءات

المطلب الأول: مكانة علم الأسانيد في القراءات:

السند هو الأساس في علم الحديث في معرفة من يروي المتن، ولذلك نلاحظ الأثر واضحاً في علم القراءات، قال القاضي جلال الدين البلقيني رحمه الله (٢٠): قال القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذ فالمتواتر القراءات السبعة المشهورة والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر ويلحق بها قراءة الصحابة والشاذ قراءات التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم

تعريف خبر الآحاد عند القراء وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار (٢١)

قال الإمام الصفا قسي رحمه الله السند هو الأساس في صرح العلم، وهو علم خاص يتصل بالشيخ المجيز والطالب المجاز، ويسمي هذا السند إجازة، وهو من العلوم التي امتازت بها هذه الأمة، ذكر الفخر في تفسير قوله تعالى {إِذْ تَقَوَّيْتُمْ بِأَلْسِنَتِكُمْ} [النور: ١٥] من سورة النور أن سفيان قال: سمعت أُمِّي تَقْرَأُ إِذْ تَتَقَوَّنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وكان أبوها يقرأ بقراءة ابن مسعود، ومع ذلك فقد شذت مصاحف بقيت مغفولاً عنها بأيدي أصحابها، منها ما ذكره الزمخشري في الكشف في سورة الفتح أن الحارث بن سويد صاحب عبد الله

٢٠ / عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكنانى، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري،

أبو الفضل جلال الدين: من علماء الحديث بمصر. الأعلام للزركلي ج ٣/ ٣٢٠

٢١ / المصدر السابق ج ١/ ٢٥٨

بن مسعود كان له مصحف دفته في مدة الحجاج، قال في الكشف لأنه كان مخالفاً للمصحف الإمام، وقد أفرط الزمخشري في توهين بعض القراءات لمخالفتها لما اصطلاح عليه النحاة وذلك من إعراضه عن معرفة الأسانيد. (٢٢) من أجل ذلك اتفق علماء القراءات والفقهاء على أن كل قراءة وافقت وجهها في العربية ووافقت خط المصحف أي مصحف عثمان وصح سند راويها؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها، قال أبو بكر ابن العربي: ومعنى ذلك عندي أن تواترها تبع لتواتر المصحف الذي وافقته وما دون ذلك فهو شاذ، يعني وأن تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ التي كتبت فيه. (٢٣) وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ولكنها لم تبلغ حد التواتر فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أن جمعا من أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ} [التكوير: ٢٤] بظاء مشالة أي بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة. (٢٤)

٢٢ / القراءات القرآنية وما يتعلق بها، د. فضل حسن عباس ط الأولي، ص ٢١٩

٢٣ / التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى:

١٣٩٣ هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: ١٩٨٤ م

٢٤ / مقدمة التحرير والتنوير ج ٢/ ٧٣

المطلب الثاني: نموذج لدراسة السند في القراءات:

إن أهل الحديث كي يتعرفوا علي قبول الرواية من ردها، لابد من التثبت والتدقيق والتحري في السند، كذلك القراء يتثبتون في الرواية أين وردت، ودرجة القراءة، قال تعالى:

(إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ) (تُلْثِي) [المزمل: ٢٠]: بإسكان اللام.

ب- التخريج: رواتها ومصادر:

وردت هذه القراءة في جميع أنواع مصادر القراءات، وهي:

١. المصادر التي حوت القراءة المتواترة المقروء بها، وعزتها إلى هشام بن عمار (ت ٢٤٥ هـ) عن ابن عامر (ت ١١٨ هـ) من جميع الطرق. (٢٥)
٢. المصادر التي تضمنت القراءات الصحيحة إلا أنه انقطع إسنادها من جهة المشافهة، وعزتها إلى هشام عن ابن عامر من أكثر طرقه، ولذلك أهملتها بعض المصادر كما في غاية ابن مهران (ت ٣٨١ هـ) وإرشاد أبي العز القلانسي (ت ٢٩١ هـ).

٣. وقرأ الباقر ونصفه وثلاثة نصبا.

٤- وروى ابن ذكوان عن ابن عامر ثلثي الليل وثلاثة مثقلا.

وروى الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر ثلثي الليل خفيفة وثلاثة مثقلا.

وروى لنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير وثلاثة ساكنة اللام. (٢٦)

^{٢٥} / السبعة في القراءات، أبو بكر محمد بن موسى الناشر: دار المعارف ج ٦٨٥/١

^{٢٦} / المصدر السابق ج ٦٨٥/١

المصادر المختصة بالقراءات الشاذة، وعزتها إلى ابن عامر وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧) والحسن البصري (ت ١١٠ هـ) (٢٧)

ج- الحكم على القراءة:

إسكان ضم اللام من { ثلثي } قراءة متواترة.

د- التعليل:

اجتمع في هذه القراءة الأركان الثلاثة، إذ هي من القراءات المتواترة، واستمرار العمل بها إلى وقتنا الحاضر أقوى الأدلة على تواترها، فالقراءة مستقيمة من حيث الإسناد والرسم، ومن حيث العربية أيضاً، لأن الإسكان جائز إما تخفيفاً وإما لغة.

هـ- أهم النتائج:

١. اشتمال كتب الشواذ على بعض القراءات المتواترة، ولذلك ينبغي الحيلة من الاستعجال في إطلاق الشذوذ على القراءة لمجرد وجودها في كتب الشواذ، بل لابد من الرجوع إلى مصادر القراءات الأخرى للتحقق من عدم ورودها فيها.

٢. إن تتبع القراءة في أكثر مصادرنا يساعد على الكشف عن قراء آخرين، مما يدفع القول بعدم تواتر بعض القراءات المقروء بها، ففي هذا المثال لم يتفرد هشام بالإسكان، بل شاركه عدد من الرواة والقراء يصدق عليهم حد التواتر.

٢٧ / المنهاج في الحكم على القراءات، د. إبراهيم بن سعيد الدوسري ج ١/ ٣٦

المطلب الثالث: أنواع علوم الحديث في القراءات

١/ المدرج في القراءات:

وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة ابن عباس ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج فإذا أفضتم من عرفات فقلوه في مواسم الحج تفسير مدرج في الآية .
فالأنواع الأربعة الأخيرة لا يقرأ بها، والجمهور على أن القراءات السبع من جنس المتواتر و أن غير المتواتر لا تجوز القراءة به في الصلاة ولا في غيرها

سادساً: أنواع القراءات حسب أسانيدها

لقد قسم علماء القراءة القراءات بحسب أسانيدها إلى ستة أقسام:

٢/ المتواتر في علم القراءات: وهو ما نقله جمع غفير لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند، وهذا النوع يشمل القراءات العشر المتواتره

٣/ المشهور في علم القراءات: وهو ما صح سنده ولم يخالف الرسم ولا اللغة واشتهر عند القراء: فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، وهذا لا تصح القراءة به، ولا يجوز رده، ولا يحل إنكاره.

٤/ الآحاد في القراءات: وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا يجوز القراءة. مثل ما روى على "رفارف حضر وعباقرى حسان"، والصواب الذي عليه القراءة: {رَفَرَفَ خُضِرَ وَعَبْقَرِيَّ حَسَانٍ} [الرحمن: ٧٦].

٥/ الشاذ في علم القراءات: وهو ما لم يصح سنده ولو وافق رسم المصحف والعربية، مثل قراءة: "مَلَكَ يَوْمَ الدين"، بصيغة الماضي في "ملك" ونصب "يوم" مفعولاً. (٢٨)

٦/ الموضوع في علم القراءات: وهو المختلق المكذوب.

٥/ ما يشبه المدرج من أنواع الحديث: وهو ما زيد في القراءة على وجه التفسير.

وهذه الأنواع الأربعة الأخيرة لا تحل القراءة بها، ويعاقب من قرأ بها على جهة التعبير. (٢٩)

٢٨ / مباحث في علوم القرآن ج ١/ ٢١

٢٩ / المصدر نفسه ج ١/ ٢١

المبحث الثالث

أثر علم مصطلح الحديث في الفقه

إن الحديث و الفقه متلازمان لا ينفكان؛ فإن جزءاً كبيراً من الفقه إنما هو ثمرة للحديث؛ ذلك لأن الحديث النبوي الشريف أحد المراجع الرئيسة للفقه الإسلامي؛ و من هنا كان علم الحديث رواية و دراية من أشرف العلوم و أجلها، بل هو أجلها على الإطلاق بعد العلم بالقرآن الكريم الذي هو أصل الدين و منبع الطريق المستقيم، فالحديث هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، بعضه مستقل بالتشريع، و كثير منه شارح لكتاب الله تعالى مبين لما جاء فيه قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل: ٤٤) و مما لا خلاف فيه إن الحديث النبوي الشريف وجد اهتمام من الرعيل الأول ولكنه لم يدون رسمياً في عهد الرسول صلى عليه وسلم ولا عهد الخلفاء الراشدين، ولذلك نشأ بجانب علم الحديث رواية علم آخر هو علم الحديث دراية ومن ضمن هذا العلم علم الرجال، وهو بمثابة الميزان الحقيقي لمعرفة الصحيح من الغير صحيح في الحديث، وقبض الله له جهابذة من العلماء ينفون عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم من علل.

للإسناد أهمية كبيرة عند المسلمين و أثر بارز؛ و ذلك لما للأحاديث النبوية من أهمية، إذ أن الحديث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولولا الإسناد و اهتمام المحدثين به لضاعت علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم و لاختلط بها ما ليس منها و لما استطعنا التمييز بين صحيحا من سقيمها؛ فغاية دراسة الإسناد و الاهتمام به هي معرفة صحة الحديث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالبا على إسناده، قال القاضي عياض: "فاعلم

أولاً أن مدار الحديث على الإسناد فيه تتبين صحته و يظهر اتصاله"^(٢٠). وقال ابن المبارك "الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء"^(٢١). قال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ؟".^(٢٢) و قال الإمام شعبه: "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد"^(٢٣).

المطلب الأول: الأحاديث التي تركت أثر في اختلاف الفقهاء بحجة وجود علة.

أولاً: أثر العلة في السند "حديث هشام بن عمار في المعازف " قال الإمام البخاري في صحيحه: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال حدثنا عطية بن قيس الكلابي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر - أو أبو مالك الأشعري - و الله ما كذبتني - سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول: "ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر و الحرير و الخمر و المعازف، و لينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم - يعني الفقير -

^{٢٠} / الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ) الناشر: دار التراث - القاهرة | المكتبة العتيقة - تونس الطبعة: الأولى ١٣٩٨ ج ١ / ١٩٤

^{٢١} / قواعد التحديث المؤلف: العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي ج ١ / ١٧١

^{٢٢} / جامع الأصول ج ١ / ١٠٩

^{٢٣} / المقترّب في بيان المضطرب، المؤلف: أحمد بن عمر بن سالم ج ١ / ٨٦

لحاجة فيقولوا ارجع ألينا غدا، فيبييتهم الله و يضع العلم و يمسح آخرين قرده و خنازير إلى يوم القيامة". (٣٤).

وهشام بن عمار من شيوخ البخاري، لكن البخاري لم يصرح بالسماع بل ذكره بصيغة التعليق مجزوماً به. وقد أعل ابن حزم هذه الرواية بالتعليق فقال: "وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري و صدقة بن خالد و لا يصح في هذا الباب شيء أبداً و كل ما فيه موضوع والله لو أسند جميعه او واحد منه فأكثر من طريق التفات إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم لما ترددنا في الأخذ"

وقد رد عليه ابن الصلاح بقوله: "ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه و سلم: "ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخز والمعازف... الحديث" من حجة أن البخاري أورده قائلاً فيه: قال هشام بن عمار". ولقد جاء هذا في أبي داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس قال سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك، (٣٥)

^{٣٤} / أخرجه البخاري ك بدء الوحي باب في ماجاء فيمن يستحل الحمر... الخ ج ١٤ / ١٦١

حديث رقم ٥٥٩٠

^{٣٥} / أخرجه أبي داود ك اللباس باب ماجاء في الخ ج ٤ / ٨١ ح رقم ٤٠٨١ عن أبي مالك

الأشعري رضي الله عنه.

أحدهما: أن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير عن موسى بن سهل الجوني البصري وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام،^(٣٦) والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين^(٣٧) فعزوه إليه أولى، وكذلك أجاب العراقي عن قول ابن حزم هذا بقوله:
أما الذي لشيخه عزا يقال فكذي

عننة كخبر المعازف لا تصغ لابن حزم المخالف^(٣٨)
فمعناه أن له حكم المعنعن بشرط اللقاء و عدم التدليس و البخاري لم يكن مدلسا و ثبت لقاءه بهشام بن عمار^(٣٩).
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وإما ما عزاه البخاري لبعض شيوخه بصيغة قال فلان وزاد فلان و نحو ذلك، فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه و من فوقهم بل حكمه حكم العننة من الاتصال بشرط اللقاء و السلامة من التدليس" ذهب الجمهور إلى حرمة الغناء و حرمة بيع آلات الغناء، على خلاف بين المذاهب في تفصيل ذلك^(٤٠) وأجاب ابن قيم الجوزية أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه فإذا قال: قال هشام فهو بمنزلة قوله عن هشام

^{٣٦} / خرجه الطبراني في الكبير ج ٣/ ٤٥٤ ح رقم ٣٣٣٩ عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

^{٣٧} / مسند الشاميين ج ١/ ٣٣٤

^{٣٨} / الكتاب: شرح التبصرة والتذكرة المؤلف: الحافظ العراقي المحقق: د. ماهر ياسين

الفحل ج ١/ ٤٥

^{٣٩} / اثر علل الحديث ج ٤/ ٨

^{٤٠} / فتح الباري ج ١٠/ ٥٣

الثاني: أنه لو لم يسمع منه فهو لم يستجز الجزم به عنه إلا وقد صح عنه أنه حدث به وهذا كثيرا ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته فالبخاري أبعد خلق الله من التدليس.

الثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح محتجا به فلولا صحته عنده لما فعل ذلك.

الرابع: أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمريض فإنه إذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه يقول: ويروى عن رسول الله ويذكر عنه ونحو ذلك: فإذا قال: قال رسول الله فقد جزم وقطع بإضافته إليه.

الخامس: أنا لو أضربنا عن هذا كله صفحا فالحديث صحيح متصل عند غيره^(٤١)

المنقطع و أثره في الفقه:

اختلف العلماء في العدد الذي تتعقد به صلاة الجمعة على أقوال، نذكر أهمها فيما يأتي:

القول الأول: ان الجمعة لا تتعقد بأقل من أربعة أحدهم الإمام.و بذلك قال أبو حنيفة و بعض الفقهاء منهم: الثوري، و الليث، و ابن المنذر من الشافعية،^(٤٢)

^{٤١}/إغاثة اللهفان من مصادد الشيطان المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد

الله ابن قيم الجوزية، الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية، ١٣٩٥ - ١٩٧٥

تحقيق: محمد حامد الفقي

^{٤٢} / كتاب الأم ج ١/ ٣٢٨

و هو رواية عن الأوزاعي وأبي ثور.^(٤٣) واستدلوا لذلك بما روي عن الزهري، عن أم عبد الله الدوسية، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الجمعة واجبة على أهل كل قرية، وإن لم يكونوا إلا ثلاثة رابعهم إمامهم" أخرجه البيهقي،^(٤٤) وأعله بالانقطاع فان الزهري لم يسمع من أم عبد الله. و ذهب بعضهم إلى أنها لا تتعقد بأقل من ثلاثة. و هو مذهب أبي يوسف و الزبدي^(٤٥). وجاء بمعنى هذا المذهب حديث الزهري السابق، عن أم عبد الله الدوسية، فقد جاء في بعض رواياته عند البيهقي^(٤٦) بلفظ: "الجمعة واجبة في كل قرية فيها إمام، وإن لم يكونوا إلا أربعة، حتى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة". و ذهب بعضهم إلى أنها لا تتعقد بأقل من أربعين.^(٤٧)

-
- ^{٤٣} / عون المعبود شرح سنن أبي داود المؤلف: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ج ٨٣/٣
- ^{٤٤} / أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٧٩/٣
- ^{٤٥} / جامع التحصيل - العلائي:، جامع التحصيل في أحكام المراسيل المؤلف: أبو سعيد بن خليل بن كيكدي أبو سعيد العلائي الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، محاضرات في علوم الحديث، د. ماهر ياسين ج ١/١٩
- ^{٤٦} / المصدر السابق ج ٨٣/٣
- ^{٤٧} / إعانة الطالبين، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج ٦٠/٢

المطلب الثاني: حكم المختلف في توثيقه وتجريحه من الرواة.

قد يختلف أئمة الجرح و التعديل في تجريح راو أو تعديله، كأن يطلع بعضهم على جارح في الراوي فيجرحه بسبب ذلك، و لا يطلع عليه الآخر، و قد يكون بعض من أئمة الجرح و التعديل متشددا في الجرح فيجرح الراوي و يصفه بالضعف لأدنى سبب مما لا يعده غيره سببا موجبا لسقوط روايته، أو قد يطلع بعضهم على جارح فيضعف العالم من أئمة الجرح و التعديل هذا الراوي بسبب الأمر الجارح، ثم يتوب الراوي من ذلك أو تزول العلة التي بسببها ضعف الراوي، و لا يعلم ذلك المجرح و يطلع عليه غيره؛ فيكون ذلك سببا في اختلاف التجريح و التعديل في الرواة.^(٤٨)

المطلب الثالث: نموذج لحديث فيه راو من هذا النوع و أثره في اختلاف الفقهاء. نجد الفقهاء اختلفوا في كيفية قضاء رمضان علي مذاهب من قال وجوب التتابع في قضاء شهر رمضان متفرقا يجزئ والمتتابع أحسن هذا قول ابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة و ابن محريز و أبي قلابه ومجاهد وأهل المدينة والحسن و سعيد بن المسيب و عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة و الثوري و الأوزاعي و الشافعي و إسحاق وحكي وجوب التتابع عن علي و ابن عمر و النخعي والشعبي وقال داود: يجب ولا يشترط^(٤٩) لما روى ابن المنذر بإسناده عن أبي هريرة " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه " ^(٥٠) - منهم: عائشة رضي الله عنها قالت: ما كنت أقضي ما يكون

^{٤٨} / أثر علل الحديث ج ٤/ ٦٣

^{٤٩} / المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي أبو محمد الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥ ج ٢/ ٩٢

^{٥٠} / خرجه الدار قطني ج ٣/ ١٦٩

علي من رمضان إلا في شعبان، حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم.^(٥١) وحديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان عليه الصوم فليسرده في إسناد هذا الحديث عبد الرحمن بن إبراهيم. ضعفه ابن معين، والنسائي و الدار قطني، وثقه البخاري، و قال أحمد: لا بأس به، و قال أبو زرعة: لا بأس به أحاديثه مستقيمة ^(٥٢)، و ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز تفريق قضاء رمضان. و ممن ذهب إلى ذلك الأئمة الأربعة ^(٥٣). وقال ابن عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى: {فعدة من أيام أخر}.^(٥٤) واحتجوا بإطلاق قوله تعالى: "عدة من أيام أخر". فلم يقيد وجوب القضاء بالتتابع. و لحديث محمد بن المنكدر، قال: "بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء رمضان، فقال: ذلك إليك؛ أرأيت لو كان على أحدكم دين، ففضى الدرهم و الدرهمين ألم يكن قضاء ؟ فإله أحق أن يعفو، أو يغفر". .. ومع ذلك فالحديث له طرق أخرى عند البيهقي: موصولة و مرسلة، وهناك حديث بمعناه، عن عبد الله بن عمرو قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن قضاء رمضان فقال يقضيه تباعا ^(٥٥) - مرفوعا في إسناده ضعف، فالحديث لهذا لا ينزل عن مرتبة الحسن.

^{٥١} / خرجه الترمذي ج ٢/ ١٤٤

^{٥٢} / الجرح والتعديل المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي

الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٥٢

^{٥٣} / المغني ج ٣/ ٨٨

^{٥٤} / خرجه البخاري ك الجمعة، باب الطيب للجمعة ح ٥٣/ ٥٣ حديث رقم ١٩٤٥

^{٥٥} / خرجه الدار قطني ج ٢/ ١٩٢

المبحث الرابع

أثر علم مصطلح الحديث في النحو

وقد عُرف رواة البصرة بالتشدد في الرواية والتدقيق فيها، وكانت معاييرهم أكثر دقة من معايير رواة الكوفة الذين امتازوا بالتوسع في الرواية والتسامح في بعض جوانبها. ومن أشهر رواة الشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء، وكان ثقة أميناً، وهو أحد القراء السبعة الذين أخذت عنهم تلاوة القرآن الكريم، وقد وُصف بأنه «أعلم الناس بالغريب، والعربية وبالقرآن، والشعر وأيام العرب وأيام الناس». انظر: أبو عمرو بن العلاء. ومن أشهر رواة الكوفة حماد الراوية، وكان واسع الرواية قوي الحفظ عالماً بأشعار العرب وأخبارها، ولكنه لم يكن ثقة، بل كان كما يقول ابن سلام الجمحي: "ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار".^(٥٦) وكذلك نجد نحاة الكوفة يتساهلون في أمر الرواية، فيحتجون بالخبر المفرد الذي يتشدد البصريون في عدم التعويل عليه. روي أنه اجتمع شيخ الكوفيين ثعلب، وشيخ البصريين المبرد في مجلس محمد بن طاهر، فسألهم عن قول الله عز وجل { إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ } الممتحنة:٤، كم فيه "من" لغة؟ فقلت: بُرَاءٌ مثل كرماء، وبراء على مثال كرام. فقال أحمد بن يحيى: وبراءٌ أيها الأمير. فقال: ما تقول يا محمد؟ فقلت: أيها الأمير سله من أين؟ قال: من أين قلت؟ قال: حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول: ألا في السوء أنتته تريد: ألا في السوء أنتته، فطرحتم الهمزة. قال: ما تقول يا محمد؟ قلت: لا ينسخ القرآن إلا مثله، ولا الإجماع إلا مثله. قال: نحو ماذا؟ قلت: كما كان الناس يصلون إلى بيت المقدس ثم نسخت الصلاة إلى بيت الله الحرام. قال: هات. قلت: ولا ينسخ الضرورة إلا مثلاً. قال: كمذا؟ قلت: أن ترى الإنسان

^{٥٦} / الموسوعة العربية العالمية، ص ٨

طفلاً فلا تتازعك ضرورة، ثم تراه غلاماً يفعة فلا تتازعك ضرورة، ثم تراه شيخاً. فقال: فهات الذي أجريت إليه. قلت: لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء.^(٥٧) وهذا الموقف المتشدد من قبل علماء النحاة تأثروا بعلماء الحديث إذ الأولي أن يقوم الدليل بخبر الواحد ،

المطلب الأول: التعديل على الإبهام في علم النحو:

نحو أخبرني الثقة هل يقبل ؟ فيه خلاف بين العلماء، وقد استعمل ذلك سيبويه كثيراً في كتابه يعني به الخليل وغيره وذكر المرزباني عن أبي زيد قال: كل ما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثقة فأنا أخبرته.^(٥٨)

وذكر أبو الطيب اللغوي في كتاب " مراتب النحويين " : قال أبو حاتم عن أبي زيد: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذوابتان فإذا سمعته يقول: وحدثني من أنق بعربيته وإنما يريدني.

وقال ثعلب في أماليه: كان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب فقليل له: من الثقة قال: أبو زيد قيل له: فلم لا تسميه قال: هو حي بعد فأنا لا أسميه. يقول الإنباري رحمه الله "إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا، وجب أن يكون قياساً وعقلاً" ^(٥٩)

- إذا قال أخبرني فلان وفلان وهما عدلان احتج به فإن جهل عدالة أحدهما أو قال فلان أو غيره لم يحتج. مثال ذلك قال في الجمهرة: قال الأصمعي قال

^{٥٧} / مجالس العلماء المؤلف: أبو القاسم الزجاج عبد الرحمن ٣٣٩ هـ المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ج ١/٩٥

^{٥٨} / الوافي بالوفيات ج ٥/٦١

^{٥٩} / الإغراب في جدل الأعراب، كمال الدين أبوا لبركات بن الانباري، تحقيق سعيد الاقفاني، ط الجامعة السورية، ١٩٥٧ م ص ٤٨

ابن دريد أحسبه يرويه عن يونس قال: سألت بعض العرب عن السبخة النشاشة فوصفها لي ثم ظن أنني لم أفهم فقال: التي لا يجف ثراها ولا ينبت مرعاها (٦٠)

قال سيبويه: أخبرني الثقة أنه سمع بعض العرب يقول: إن عمرا لمنطلق (٦١)

وقال أيضاً في اللفظ الغريب ابن الأعرابي قد أنشد " في كل يوم ما وكل ليلاه... حتى يقول كل راء إذ راه " "يا ويحه من جمل ما أشقاه... " وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة وكذلك استغنوا بذكر عن مذكور أو مذكور (٦٢)

المناولة: قال أبو علي القالي: ناولني كتاب الألفاظ ليعقوب بن السكيت عن ابن كيسان عن ابن كيسان عن ثعلب عنه، (٦٣)

٦٠ / المزهر في علوم اللغة ج ١/ ١١١

٦١ / روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: محمود الألوسي أبو الفضل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ج ١٢/ ١٥٠

٦٢ / الخصائص، المؤلف: أبي الفتح عثمان بن جني الناشر: عالم الكتب - بيروت تحقيق: محمد علي النجار ج ١/ ٢٦٧

٦٣ / تاج العروس ج ٢/ ٤٩٢

المبحث الخامس

أثر علم الحديث في علم اللغة

المطلب الأول: معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات:

لقد اهتم علم الحديث بوضع قواعد وشروط لمعرفة الخبر بإعتبار وصوله إلينا إلي صحيح وغير صحيح، وما توفرت فيه شروط الصحيح يكون الخبر صحيحاً، ومن هذه القواعد تأثروا بها أهل اللغة، فعندهم الضعيف: ما انحط عن درجة الفصح، والمنكر أضعف منه وأقل استعمالاً بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه، والمتروك: ما كان قديماً من اللغات ثم ترك، واستعمل غيره، وأمثلة ذلك كثيرة في كتب اللغة، أنبذ نبيذاً لغة ضعيفة في نبذ، وانتفع لونه لغة ضعيفة في امتنع، وتمنل بالمنديل ضعيفة في تتدل، وواخاه في آخاه، والامتحاء^(٦٤) في الامحاء، والأمات في الأمهات، ومن أمثلة المنكر بلق الدابة وهذا لا يعرف في أصل اللغة، وجرعت الماء بالفتح لغة أنكرها الأصمعي، والمعروف بالكسر، والمتروك كمضنى كلام قديم قد ترك وكان أمضنى هو المستعمل، وجفأت القدر ولا تقل أجفأتها^(٦٥) نجد المتروك من اللغات مثله كثيراً جداً ذكر صاحب كتاب الأفعال رحمه الله "جفأت" القدر بزبدها والنهر بغثائه جفاً و"أجفاً" به رميا به وجفأت الباب و"أجفأته" أغلقته كذلك والرجل صرعته كذلك "جفأت" القدر إذا كفأته أملتھا

^{٦٤} / يقال: عفا الأثر أي امحى، يتعدى ولا يتعدى. تاج العروس ج ٣٩/ ٦٨

^{٦٥} / البلغة في أصول اللغة، لمحمد صديق حسن خان ج ١/ ١٣٥

ولا نقل أجفأتها وأما الذي في الحديث "قجفؤا قدورهم" فهي لغة مجهولة "وقالوا هي صحيحة وجفأت الشيء وأجفأته انتزعته من أصله" (٦٦)
المطلب الثاني: معرفة الأفراد في علم اللغة.

الأفراد في علم الحديث هو الغريب الذي انفرد به راو واحد من أهل الحديث، وكذلك في علم اللغة هو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأضرابهم، وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه وهذه نبذة من أمثلته:

فمن أفراد أبي زيد الأوسي الأنصاري - قال في الجمهرة: المنشية: المال هكذا قال أبو زيد ولم يقله غيره وفيها: رجل ثط (٦٧) ولا يقال أنط قال أبو حاتم: قال أبو زيد مرة أنط فقلت له: أنقول: أنط فقال: سمعتها (٦٨)
ومن أفراد الأصمعي - قال في الجمهرة قال الأصمعي: سمعت العرب تقول: هم يحلبون ويحلبون ولم يقل هذا غير الأصمعي (٦٩)
وفي الصحاح: البداوة: الإقامة في البادية يفتح ويكسر قال ثعلب: لا أعرف البداوة بالفتح إلا عن أبي زيد وحده

٦٦ / تهذيب كتاب الأفعال: لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية المؤلف، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع دار النشر / عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - الطبعة: الأولى ٧١/١
٦٧ / هو خفيف العارضين، المخصص ج ٨٣/١
٦٨ / جمهرة اللغة، المؤلف ابن دريد ١٧/١
٦٩ / المصدر نفسه ج ٢٢٦/٢

ومن أفراد الخليل - قال في الجمهرة: الرت والجمع رتوت وهي الخنازير الذكور ولم يجيء به غير الخليل. وقال: الحضض : دواء معروف وذكروا أن الخليل كان يقول الحضض بالضاد والطاء ولم يعرفه أصحابنا. وقال: يوم بعث سمعناه من علمائنا بالعين وضم الباء وذكر عن الخليل بغين معجمة ولم يسمع من غيره. ومن أفراد يونس بن حبيب الضبي - قال في الجمهرة: الصنيت^(٧٠) بمعنى الصنيد هكذا يقول يونس ولم يقله غيره^(٧١).

المطلب الثالث: معرفة المرسل والمنقطع في علم اللغة.

قال الكمال بن الأنباري في لمع الأدلة: المرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد وهو غير مقبول، لأن العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة فإن من لم يذكر لا يعرف عدالته ومن أمثلة ذلك ما في الجمهرة لابن دريد: يقال فسأت الثوب أفسؤه فسأ إذا مددته حتى يتقزر وأخبر الأصمعي عن يونس قال: رأني أعرابي محتبياً بطيلسان فقال: علام تفسؤه - ابن دريد لم يدرك الأصمعي، وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة فإن من لم يذكر لا يعرف عدالته^(٧٢). وذهب بعضهم إلى قبول المرسل لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله لأن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله قلنا: هذا

^{٧٠} / تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني،

أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي تحقيق مجموعة من المحققين ج ٤/ ٥٩٧

^{٧١} / المزهر في علوم اللغة ج ١/ ١٠٠

^{٧٢} / البلغة إلى أصول اللغة لمحمد صديق حسن خان ج ١/ ١٢٠

اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل فأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل^(٧٣).

المطلب الرابع: توثيق الرجال في علم اللغة:

نجد علماء اللغة أكثر من عبارات علماء الحديث من التوثيق والتجريح لبعضهم البعض ومن ذلك قول أبو عبيدة في الفراء قال عندي ثقة^(٧٤).

إن رواة اللغة أضافوا إلى الشواهد المنسوبة إلى العرب أشياء كثيرة، فهذا أبو الطيب اللغوي في كتابه "مراتب النحويين" يتحدث عن خلف الأحمر فيقول: "كان يضرب به المثل في عمل الشعر، فهو بذلك وضاع غير موثوق، لا يؤتمن"^(٧٥).

المطلب الخامس: أثر ألفاظ التحمل والأداء في علم اللغة.

السماع: من لفظ الشيخ أو العربي قال ابن فارس: تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات وتؤخذ تلقنا من ملقن وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات وللمتحمل بهذه

^{٧٣} / المزهر في علوم اللغة ج ١/ ١٠٠

^{٧٤} / المصدر نفسه ج ١/ ١٠٢

^{٧٥} / الاحتجاج بالحديث النبوي، عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة

القاري) د. محمد عبد القادر هنادي ج ١/ ٥٢

الطرق عند الأداء والرواية صيغ: أعلاها أن يقول أُملي علي فلان أو أُملي علي فلان (٧٦)

قال ثعلب في أماليه: حدثنا مسلمة قال سمعت الفراء يحكي عن الكسائي أنه سمع اسقني شربة ما يا هذا يريد شربة ماء فقصر وأخرجه على لفظ من التي للاستفهام وهذا إذا مضى فإذا وقف قال: شربة ماء (٧٧)

الإملاء: وهذه هي الوظيفة العليا عند المحدثين واللغويين، وطريقتها واحدة عند الطائفتين يكتب المستملي أول القائمة مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا... ويذكر التاريخ ثم يورد المملي بإسناده كلاماً عن العرب الفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير، ثم يفسره ويورد من العرب وغيرها بأسانيده، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره. وقد كان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً لتحقيق معنى الرواية به، ثم مات الحفاظ وانقطعت الأسانيد وبطلت أسباب الرواية واعتمد الناس على الدواوين والكتب المصنفة، فانقطع إملاء اللغة واستمر إملاء الحديث لوجود الإسناد فيه وتحقق السماع. أشعار (٧٨)

قال عبد الرحمن بن محمد: كنت في مبدأ عمري أُملي الشعر إملاء - كالمحفوظ - على من يكتبه، فربما سبقته بالإملاء، (٧٩)

٧٦ / صاحب في فقه اللغة، المؤلف: ابن فارس ج ١/١٠

٧٧ / المزهر في علم اللغة ج ١/١١٤

٧٨ / تاريخ الأدب العربي، مصطفى صادق الرافعي

٧٩ / بدائع البدائ: المؤلف: ابن ظافر الأزدي ج ١/٤٤

المطلب السادس: منهج الترجيح في علم اللغة:

لقد تأثر علماء اللغة بمنهج التوفيق والترجيح كثيراً وأثر في اللغة، المازني وقد يخالف المبرد رأي في مسألة ما إذا كان في المسألة قولان، الأول للخليل وسيبويه، والثاني للمازني، فالغالب أن يرجح رأي الخليل وسيبويه، على رأي المازني، من ذلك ما جاء في باب معرفة الزوائد ومواضعها، حيث يتحدث عن زيادة الميم قائلا: "إذا وقعت غير أول، لم تزد إلا بثبت، نحو قولهم: زرقم وفسحم، إنما هو من الأزرق، وفسحم منسوب إلى انفساح الصدر، وكذلك دلامص، (^{٨٠}) الميم زائدة، لأنهم يقولون: "دليص ودلاص" فتقديرها "فاعمل" (^{٨١})

^{٨٠} / المخصص - لابن سيده كاملا وموافقا للمطبوع المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م الطبعة: الأولى تحقيق: خليل إبراهيم جفال ج ٢٠٦/١

^{٨١} / المقتضب، ج ١ ص ٥٩

المبحث السادس

أثر علم الحديث في الشعر

ألفاظ التحمل والأداء في الشعر:

الوجدادة في الشعر:

نجد الوجدادة لها حظ وافر عند علماء الشعر قال ابن جني كتابه " وجدت بخط أبي علي عن الفراء: لبن أمهوج. فيكون أمهج هذا مقصورا منه لضرورة الشعر وأنشد أبو زيد. يطعمها اللحم وشحما أمهجا...^(٨٢) في وجدت بخط أحمد بن إسماعيل بن الخصيب أن محمد بن عبد الملك أوصل إلى الواثق قصيدة لأبي تمام يمدحه بها أولها:

وَأَبَى الْمَنَازِلَ إِنَّهَا لَشُجُونٌ... وَعَلَى الْعُجُومَةِ إِنَّهَا لَتُبِينُ

الإجازة في الشعر:

قال أحمد بن صابر، أبو جعفر القيسي المغربي. أنشدني الحاكم بن الفرات إجازة، قال: أنشدني خليل بن أيبك إجازة، أنشدني أبو إسحاق إبراهيم النحوي المالقي قال: أنشدنا أبو جعفر بن صابر لنفسه:

أَتَتَكَرُّ أَنْ تَبْيِضَ رَأْسِي لِحَادِثٍ.....^(٨٣)

^{٨٢} / الخصائص ج ٣ / ١٩٤

^{٨٣} / المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ج ١ / ٦٠

أخبرني الأخفش قال أخبرنا ثعلب قال أخبرنا الرياشي قال: سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يذكر عن أبي الضحاك قال: شهدت البثق الذي انبثق في اليمن أيام سبأ فوجدته مثل نهر يجري بالبصرة. (٨٤)

قال الصولي رحمه الله: في ترجمة أبي العباس عبد الله بن المعتز بالله، من شعراء بني هاشم المتقدمين وعلمائهم، ومن نشأ في الرواية والسماع، يكثر في مجلسه من حدثنا وأخبرنا سمع من صعود صاحب الفراء، (٨٥) المكاتب: وذلك أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره أبياتاً أو خبراً فيروي ذلك عنه.

القراءة والمناولة والعرض في الشعر: أخبرنا أبو العز بن كادش إذنا ومناولة وقرأ علي إسناده أنبأنا أبو علي الجازري حينئذ... قال كان الشعراء يجتمعون كل جمعة في القبة المعروفة بهم من جامع المدينة فيتناشدون الشعر ويعرض كل واحد (٨٦)

التجريح في الشعر:

إن المفضل بن محمد بن يعلي، يمكن أن يعد ناقداً للشعر - من طبقة النقاد الرواة - فهو بحكم مختاراته ناقد ذو ذوق أصيل، وهو في تفضيله لشاعر على آخر يفيء إلى حسه النقدي كذلك؛ قال ابن الأعرابي: سألت المفضل

٨٤ / أخبار الزجاجة ج ١/ ٧٠

٨٥ / أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، المؤلف: الصولي ج ١/ ٣٥

٨٦ / تاريخ دمشق ١٩/ ١٢

عن الراعي وذو الرمة أيهما أشعر فزبرني وقال لي: مثلك يسأل عن هذا؟! (٨٧)

ونجد أهل الشعر سارو علي طريقة المحدثين في رواية الشعر قال صاحب كتاب الإحاطة، وقال، أنشدنا الخطيب أبو جعفر الطباع. قال أنشدنا ابن خلفون. قال أنشدنا أبو عبد الله محمد بن سعيد. قال أنشدنا أبو عمران موسى ابن أبي تليد لنفسه:

حالي مع الدهر في تقلبه... كطائر ضم رجله التشرك
فهمه في خلاص مهجته... يروم تخليصها فيشتبك (٨٨)

^{٨٧} / المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي المؤلف: أمثال العرب المحقق: إحسان عباس

الناشر: بيروت، لبنان ط الأولى ١٤٠١هـ = ١٩٨١م، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م

^{٨٨} / الإحاطة في أخبار غرناطة - المؤلف: أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني (لسان الدين ابن الخطيب) دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ٢٠٠٣ هـ - ١٤٢٤ هـ الطبعة: الأولى ج ٢/٢٠

المبحث السابع

أثر علم مصطلح الحديث في التاريخ

علاقة علم الرجال بعلم التاريخ:

إن الذين كتبوا تواريخهم بالأسانيد كخليفة خياط في تاريخه، و ابن سعد في طبقاته، و البخاري في تاريخه والطبري في تاريخه، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، و ابن عساكر في تاريخ دمشق، هؤلاء كلهم دونوا تواريخهم بالأسانيد دون أن يحققوها في الغالب الأعم. فوجود الإسناد لا يعني أن الروايات محققة، و إنما هو وسيلة للتوثيق من جهة، و يمكننا من نقد الروايات من أسانيدها من جهة أخرى. و يعد الذهبي أكثر هؤلاء توسعا في نقد الروايات التاريخية، فطبق عليها منهج النقد الحديثي في كتابه سير أعلام النبلاء، و توسع فيه توسعا كبيرا، إسنادا و متنا. و الشواهد على ما ذكرناه كثيرة جدا، هي رواية نقدها الخطيب البغدادي مفادها أنه عندما ادعى اليهود ببغداد " سنة ٤٤٧هـ " أن معهم كتابا من الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيه أمر بإسقاط الجزية عن يهود خيبر، بشهادة بعض الصحابة؛ ثم حملوه إلى الوزير العباسي أبي القاسم علي "ت ٤٦٣ هـ"، فسلمه هو بدوره إلى الخطيب البغدادي فتأمله و قال: هذا مزور، لأن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان "ت ٦٠ هـ " وهو لم يسلم إلا في عام الفتح "سنة ٨هـ"، وفتح خيبر كان في سنة ٥٧هـ. و فيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريضة قبل فتح خيبر بعامين، فكشف بذلك تزوير اليهود للكتاب و فضحهم أمام الوزير.

فبنقده للمتن و اعتماده على قانون المطابقة -حسب التسلسل الزمني- تمكن الخطيب من كشف تزوير اليهود للكتاب.^(٨٩)

والشاهد الثاني يتضمن رواية نقدها المؤرخ ابن الجوزي، مضمونها أن علي بن أبي طالب قال: "عبدت الله عز و جل، مع رسول الله صلى الله عليه و سلم-قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس سنين أو سبع"، و هذا الرواية عند ابن الجوزي باطلة، لأن إسلام خديجة، و أبي بكر الصديق، و زيد بن حارثة-رضي الله عنهم- كان منذ الأيام الأولى للدعوة الإسلامية، و ليس بعد شهور، فما بالك بعد ٥ أو ٧ سنين^(٩٠)

الوجدادة والإجازة في التاريخ: و حكى صاحب كتاب الأنس: قال قرأت بخط ابن عمي أبي محمد القاسم وإجازته لي قال قرأت في بعض التواريخ إنه ضاق الماء في القدس بالناس.^(٩١)

قال أحمد بن إبراهيم بن بن صفوان في تاريخ قرناطه "جميع ما أحمله عن أشياخي رضي الله عنهم، من العلوم، و فنون المنثور والمنظوم، بأي وجه تأتي ذلك، و صح حملي له، و ثبت إسناده لي، إجازة تامة، في ذلك كله عامة، على سنن الإجازات الشرعية، و شرطها المأثور عند أهل الحديث"^(٩٢)

^{٨٩} / سير أعلام النبلاء ج ١٨ / ٢٨٠

^{٩٠} / تذكرة الموضوعات ج ١ / ٦٩٥

^{٩١} / الأنس الجليل بتاريخ الخليل ج ١ / ٥٤

^{٩٢} / الإحاطة في أخبار قرناطه المؤلف: أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني (لسان الدين ابن الخطيب) دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ٢٠٠٣ هـ - ١٤٢٤ هـ الطبعة: الأولى تحقيق: د. يوسف علي طويل ج ١ / ٩٨

الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال هذا الطرح أهمية علوم الحديث وأثرها الفعال في جميع العلوم الأخرى ومن العلوم الإسلامية التي احتلت مكانا مرموقا عند المسلمين علم التفسير وعلم القراءات وعلم الفقه وعلم النحو وعلم اللغة والشعر. ولقد استفاد علماء هذه العلوم من مصطلحات أهل هذا الفن من الإسناد والمتن وأحوال الراوي وبيان من تقبل روايته ومن ترد وأحوال الرواية من تحمل وأداء كالسماع والقراءة، والأجازة، والمناولة، والمكاتب، والإعلام، والوصية، والوجادة. وهذه المصطلحات ظهرت جليا في العلوم

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الإتيان في علوم القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م
- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء [رسالة ماجستير] المؤلف: ماهر ياسين فحل
- أحاديث في ذم الكلام وأهله - أبو الفضل المقرئ [المؤلف: أبو الفضل المقرئ الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع - الرياض ط الأولى، ١٩٩٦ د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع
- الإحاطة في أخبار قرنطرة المؤلف: أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني (لسان الدين ابن الخطيب) دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ٢٠٠٣ هـ - ١٤٢٤ هـ الطبعة: الأولى تحقيق: د. يوسف علي
- الاحتجاج بالحديث النبوي، عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاري) د. محمد عبد القادر هنادي
- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، المؤلف: الصولي
- إعانة الطالبين، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الأعلام للزركلي، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ تحقيق: محمد حامد الفقي
- الإغراب في جدل الأعراب، كمال الدين أبوا لبركات بن الانباري، تحقيق سعيد الافقاني، ط الجامعة السورية، ١٩٥٧ م
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع تأليف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر الناشر: دار التراث - القاهرة | المكتبة العتيقة - تونس ط: الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٠ م
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ) الناشر: دار التراث - القاهرة | المكتبة العتيقة - تونس الطبعة: الأولى ١٣٩٨ م
- تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي تحقيق مجموعة من المحققين
- تاريخ دمشق المؤلف: ابن عساكر الطبعة: الأولى ١٤١٩ - هـ - ١٩٩٨ م
- التحرير والتتوير «تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن

عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣ هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر -
تونس سنة النشر: ١٩٨٤ م

- تذكرة الموضوعات، المؤلف: العلامة والخبر الفهامة السيد التكلان الأديب
الفاضل اللبّيت محمد طاهر بن علي الهندي الفتني المتوفى سنة ٩٨٦ هـ.
- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي
الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، المحقق: محمود حسن، الناشر: دار الفكر
الطبعة: الطبعة الجديدة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م
- تهذيب كتاب الأفعال: لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف
بابن القوطية المؤلف، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن
القطاع دار النشر / عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - الطبعة:
الأولى

- جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات
المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن
الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق
بشير عيون الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان
- جامع التحصيل - العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل المؤلف:
أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي أبو سعيد العلائي الناشر: عالم الكتب -
بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ تحقيق: حمدي عبد المجيد
السلفي ١، محاضرات في علوم الحديث، د. ماهر ياسين

- الجامع الصحيح، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الناشر: دار الشعب - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٧
- جامع الصحيح سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون،
- الجرح والتعديل المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي،
- جُهوْدُ المُحدِّثين في بيانِ عللِ الأحاديثِ تأليف: د. علي بن عبد الله الصياح
- الخصائص، المؤلف: أبي الفتح عثمان بن جني الناشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
- دار الفكر - بيروت - لبنان
- الدر المنثور، المؤلف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: محمود الألويسي أبو الفضل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- السبعة في القراءات، أبو بكر محمد بن موسى الناشر: دار المعارف
- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، مصدر الكتاب: وزارة الأوقاف المصرية وأشاروا إلى جمعية المكنز الإسلامي

- السنن الكبرى سنن الدارقطني المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني
البغدادي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ - ١٩٦٦ تحقيق: السيد
عبد الله هاشم يماني المدني
- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي
المحقق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة
الرسالة
- شرح التبصرة والتذكرة المؤلف: الحافظ العراقي المحقق: د. ماهر ياسين
الفحل.
- شرح معاني الآثار المؤلف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن
سلمة أبو جعفر الطحاوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة
الأولى، ١٣٩٩.
- صاحبني في فقه اللغة، المؤلف: ابن فارس
- عون المعبود شرح سنن أبي داود المؤلف: محمد شمس الحق العظيم آبادي
أبو الطيب الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
- القراءات القرآنية وما يتعلق بها، د. فضل حسن عباس ط الأولى،
- قواعد التحديث المؤلف: العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي
- مباحث في علوم القرآن تأليف: صبحي الصالح دراسة وتحقيق: الناشر: دار
العلم للملايين ط الرابعة

• مجالس العلماء المؤلف: أبو القاسم الزجاج عبد الرحمن ٣٣٩ هـ المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

• المخصص - لابن سيده كاملا وموافقا للمطبوع المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٩٩٦ م ط: الأولى تحقيق: خليل إبراهيم جفال

• مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

• مصنف ابن أبي شيبة المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩

• المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي أبو محمد الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى،

• المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي المؤلف: أمثال العرب المحقق: إحسان عباس

• المقترَّب في بيان المضطرب، المؤلف: أحمد بن عمر بن سالم
• مقدمة الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي. مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث.

• مناهل العرفان في علوم القرآن المؤلف: محمد عبد العظيم الزر قاني
الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٦. تحقيق: مكتب البحوث
والدراسات

• المنهاج في الحكم على القراءات، د. إبراهيم بن سعيد الدوسري
• الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤ تحقيق: محمد
عبد القادر عطا